رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

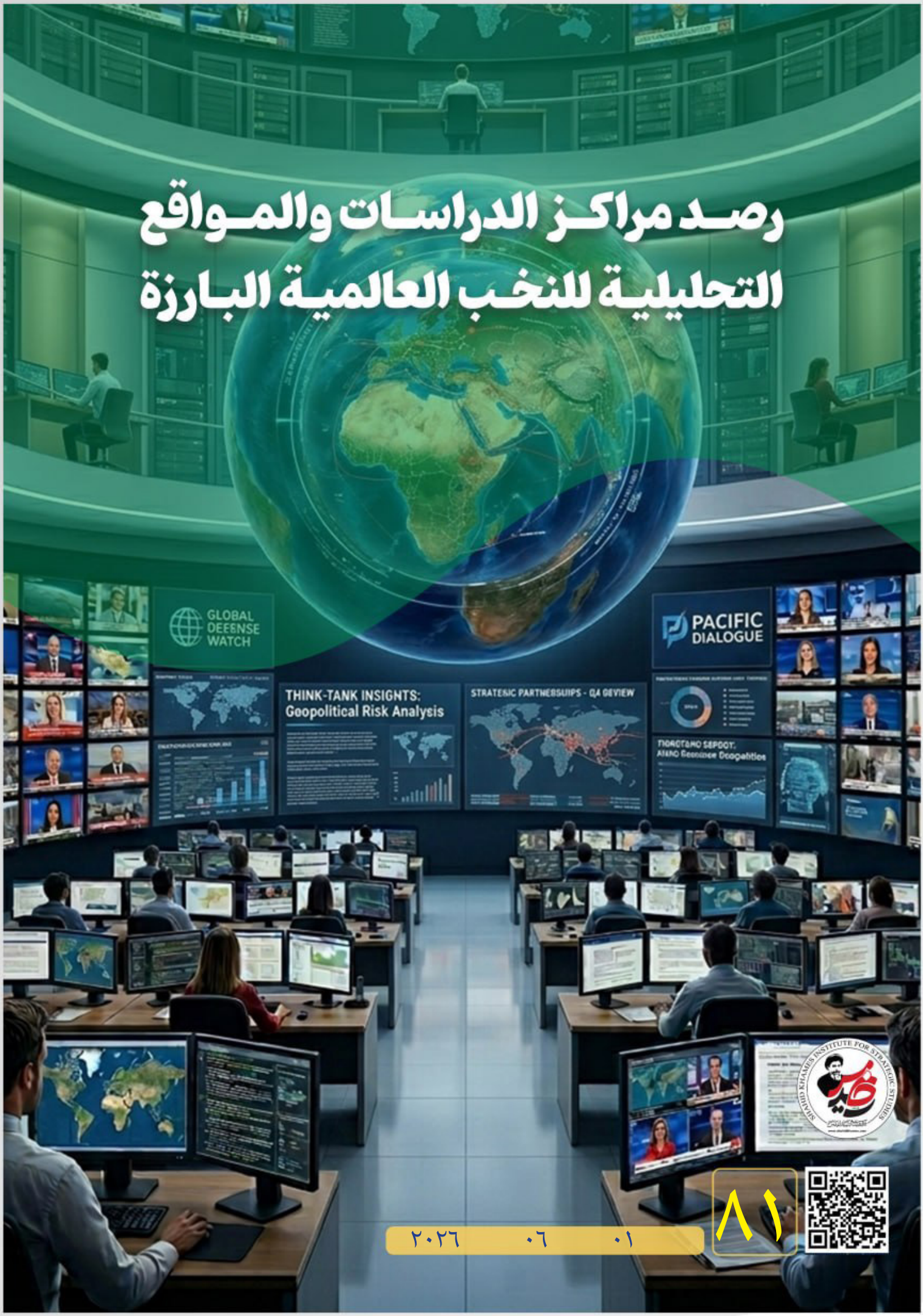

٨١
٠١ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. الحرب الخفية للموساد في إيران؛ من الشبكات المحلية إلى التنسيق مع العمليات الجوية / YNETNEWS	٤
٢. حنين مصطنع إلى قلعة بوفور يخفي إخفاقاً استراتيجياً / HAARETZ	٥
٣. أستراليا ومعضلة إعادة نساء داعش / LEMONDE	٦
٤. مِمَّ تخاف الشركات؟ الجغرافيا الجديدة للمخاطر الجيوسياسية / IFRI	٧
٥. أوكرانيا تغيّر مسار الحرب / FOREIGNAFFAIRS	٨
٦. يمكن لأوروبا أن تحقق استقلالية استراتيجية خلال ١٠ إلى ١٥ عاماً / GMFUS	٩
٧. الدور المحدود لتركيا في حرب إيران / WASHINGTONINSTITUTE	١٠
٨. نجاح أوكرانيا في ساحة المعركة لا ينبغي أن يدفعنا إلى الاستهانة بروسيا / ATLANTICCOUNCIL	١١
٩. الرموز البرمجية، والسُّحُب، والأقمار الصناعية: لا ينبغي الاستعانة بالخارج في الطبقة الدفاعية الأوروبية / ECFR	١٢
١٠. ترامب يقول إنه لا يراقب الساعة بشأن إيران، لكن الناخبين يفعلون / CFR	١٣
١١. كيف يمكن لوقف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا أن يعرّض أمن أوكرانيا وأوروبا للخطر؟ / CHATHAMHOUSE	١٤
١٢. هل يمكن أن تنتهي حرب إيران بوضع يورانيوم طهران في خزائن الصين؟ / MEFORUM	١٥
١٣. استخبارات المصادر المفتوحة؛ تهديد هادئ لكنه استراتيجي / MECOUNCIL	١٧
١٤. من هرمز إلى أربيل ولبنان؛ تصعيد متزامن للضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية على إيران / ISW	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحه

الملخص التنفيذي

إنّ التحوّلات التي شهدتها الأسابيع الأخيرة في سرديات مراكز الفكر ووسائل الإعلام النخبوية العالمية لا تمثّل مجرّد مجموعة من الأزمات المنفصلة، بل تشير إلى بروز نظام أمني جديد، لا تبقى فيه أي أزمة إقليمية محصورة داخل حدودها الجغرافية. فالحرب المرتبطة بإيران تؤثّر في أسعار الوقود والانتخابات الأميركية؛ ومضيق هرمز يتحوّل إلى قضية تتصل بالأمن الاقتصادي الأوروبي؛ وقد يصبح اليورانيوم الإيراني أداة نفوذ جيوسياسي بيد الصين؛ والطائرات المسيّرة الرخيصة تتحدّى العقائد الدفاعية الأوروبية؛ كما أنّ الصور الفضائية التجارية تزيل الحدود الفاصلة بين الصحافة، والعمليات العسكرية، والتوثيق الحقوقي، والمعلومات الحربية. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، تكمن أهمية هذه التحوّلات في أنّ المنطقة لم تعد مجرّد ساحة لتنافس الآخرين، بل بات الشرق الأوسط اليوم أحد مراكز إنتاج القواعد الجديدة للقوة. فما يجري في إيران ولبنان ومضيق هرمز وسوريا والعراق والخليج الفارسي يؤثّر في الوقت نفسه في السياسة الداخلية للولايات المتحدة، والاستراتيجية الأمنية لأوروبا، وحسابات الصين، وسلوك الشركات العالمية، ومستقبل الحروب التكنولوجية. ولهذا السبب، لا يمكن فهم تطوّرات اليوم من دون قراءة الطبقات الخفية في السردية النخبوية. وفي الملف الإيراني، لم تعد القضية الأساسية محصورة في البرنامج النووي وحده؛ فالسؤال الأكبر بات يدور حول الجهة التي تملك حق التحقق، والحفظ، والسيطرة، وصناعة الرواية بشأن هذا البرنامج. وإذا نُقلت مخزونات اليورانيوم الإيرانية إلى الصين، فإن الأزمة ستتجاوز مستوى طهران وواشنطن، لتدخل ميدان التنافس بين الصين والولايات المتحدة. وإذا أُغلق مضيق هرمز أو بقي مفتوحاً جزئياً، فإن الطاقة والتضخم سيتحوّلان إلى أدوات ضغط سياسي. وإذا استمرت الحرب، فإن الناخب الأميركي لن يحكم عليها من زاوية جيوسياسية، بل من زاوية سعر البنزين. وفي لبنان وإسرائيل أيضاً، لا تتعلق المسألة بمجرد نصر أو هزيمة عسكرية. فقد أظهرت الحرب الجديدة أنّ قوة حرب العصابات، والطائرات المسيّرة، والعمليات السرية، وصناعة الرموز إعلامياً، والاستنزاف الاجتماعي، قادرة على وضع حتى الجيوش المتفوقة في حالة من الغموض الاستراتيجي. إن السيطرة على نقطة رمزية أو تنفيذ عملية استخباراتية معقدة لا يكتسبان قيمة حقيقية إلا إذا أدّيا إلى أمن مستدام؛ وإلا فإنهما يتحوّلان ببساطة إلى جزء من حرب السرديات. وفي أوروبا، أدت حرب أوكرانيا وحرب الشرق الأوسط إلى إعادة طرح السؤال الجوهري: هل تستطيع أوروبا الدفاع عن نفسها من دون اعتماد كامل على الولايات المتحدة؟ والإجابة النخبوية هي أنّ أوروبا قد تكون قادرة على استيراد السلاح، لكنها لا ينبغي أن تُعهّد إلى الخارج برمجياتها، وسحابتها الدفاعية، واتصالاتها المشفّرة، وملاحتها، وذكاءها الاصطناعي، وبنيتها التحتية للبيانات. فحرب المستقبل لن تُعرَّف بالفولاذ بقدر ما ستُعرَّف بالشيفرة، والشبكات، والأقمار الصناعية، والبيانات. وفي المحصلة، تبدو الصورة العامة على النحو الآتي: لقد دخل العالم مرحلة أصبحت فيها «التبعية» أهم ساحات الصراع. فالتبعية للطاقة، والتكنولوجيا، والمواد الخام، وأنظمة الدفع، والبيانات، والممرات البحرية، وحتى السرديات الإعلامية، يمكن أن تتحوّل إلى أدوات ضغط. ويسعى النص الآتي إلى إظهار كيف تفهم مراكز الفكر ووسائل الإعلام التحليلية في العالم هذا الواقع، ولماذا لم تعد قراءة هذه السرديات بالنسبة إلى الشرق الأوسط عملاً هامشياً، بل شرطاً لفهم موقع المنطقة في النظام المقبل.

YNETNEWS

الحرب الخفية للموساد في إيران؛ من الشبكات المحلية إلى التنسيق مع العمليات الجوية

تزعم الرواية المقدَّمة أنّه في مستهل عملية «الأسد الصاعد» في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٢٥، كان الأشخاص الذين بدوا في الصور التلفزيونية للوهلة الأولى كأنهم عناصر إسرائيلية، في الواقع مواطنين إيرانيين تلقّوا تدريبهم في إسرائيل، ثم عادوا إلى إيران واستأنفوا حياتهم العادية بانتظار تفعيلهم عملياتياً. وتُحدَّد مهمتهم الأساسية في المرحلة الأولى باستهداف جزء من منظومة الدفاع الجوي الإيرانية، بما يتيح حرية حركة جوية فوق طهران. ووفقاً لهذه الرواية، كانت

مجموعات أخرى تنشط في إيران في الوقت نفسه، من بينها عناصر أسهمت في استهداف قادة كبار في القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري، وفي تعطيل مكوّنات من الدفاع الجوي ومنظومات الصواريخ الباليستية في طهران وغرب إيران. وتكمن أهمية العملية في التنسيق الدقيق بين التحركات الأرضية لهذه الشبكات ومسارات تحليق المقاتلات وموجات النيران الجوية. وعلى الرغم من بعض الاختلالات، قُيّمت العملية لدى المسؤولين عنها باعتبارها ناجحة، وعُدّت مؤشراً على التحول البنيوي في الموساد. ويتمحور التحليل حول الإصلاحات الهيكلية التي انتهجها رئيس الموساد منذ توليه منصبه في حزيران/يونيو ٢٠٢١، والتي استندت إلى ثلاثة أهداف: تعظيم توظيف القدرات السيبرانية والحوسبية والتكنولوجيات المتقدمة؛ وبناء قدرة على تنفيذ عمليات متعددة ومتزامنة في جبهات وأهداف مختلفة، سواء بالتعاون مع الجيش أو بصورة مستقلة عنه؛ ومواءمة أساليب العمل مع بيئة يستخدم فيها الخصم تقنيات بيومترية، مثل التعرف إلى الوجوه، لكشف العناصر الأجنبية. وتُعرض تجربة اغتيال محمود المبحوح في دبي عام ٢٠١٠، وما أعقبها من كشف للهويات الغطائية للعناصر العملياتية، بوصفها نقطة تحوّل أنهت مرحلة العمليات الكلاسيكية القائمة على الهويات المزيفة. وفي سياق هذا التحول، قُسّم الجهاز التقليدي المعني بتجنيد الموارد البشرية وإدارتها إلى عدة فروع: فرع للتجنيد الواسع للمصادر، وآخر للعمليات الميدانية ذات الأثر التخريبي، وثالث لتصميم العمليات الاستراتيجية المعقدة. كما جرى تفكيك إدارة التكنولوجيا إلى ثلاثة مجالات: السيبراني، والرقمي، وتطوير الأدوات العملياتية. وقد واجهت هذه التغييرات مقاومة داخلية أدت إلى استقالة أربعة رؤساء أقسام، غير أنّ مسار الإصلاح استمر. ويؤكد التحليل أيضاً أنّ مقاربة رئيس الموساد للملف الإيراني لم تكن استخباراتية محضة، بل قامت على ضرورة إزالة التهديد النووي والصاروخي الإيراني بالكامل. فمن وجهة نظره، كان تأخير البرنامج النووي الإيراني لأكثر من خمسة وعشرين عاماً إنجازاً مهماً، لكن التهديد الوجودي لإسرائيل ظل يتفاقم، ولا سيما مع تقدم منشآت عميقة تحت الأرض مثل فوردو، وبرنامج إنتاج آلاف الصواريخ الباليستية. وفي هذا الإطار، دُرست خطط لعمليات برية سرية ضد منشآت عميقة، إلا أنّ الشكوك في إمكانيتها، وكلفتها العالية، وظروف ما بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدت إلى وقف بعض الاستعدادات، ما تسبب بخلاف جدي بين الموساد وقيادات الجيش. كما تتناول الرواية إنشاء إدارة «النفوذ» داخل الموساد، وهي بنية تستهدف التأثير في التطورات الداخلية في إيران ولبنان؛ حيث يُتصوَّر تغيير النظام في إيران لا عبر العمل العسكري وحده، بل من خلال الضغط الداخلي، والتمرد الشعبي، وتفعيل الانقسامات القومية والسياسية. وشملت إحدى الخطط المزعومة إثارة اضطرابات في المناطق الكردية الإيرانية، لكنها توقفت بعد انكشاف معلومات، وحساسية تركيا، وتدخل واشنطن. والخلاصة أنّ الموساد يظهر في هذه الرواية وقد تحول من جهاز استخباري وعملياتي يعمل غالباً بين الحروب، إلى فاعل يمزج الشبكات المحلية، والتكنولوجيا المتقدمة، وعمليات النفوذ، والتنسيق المباشر مع الحرب التقليدية على نطاق استراتيجي؛ غير أنّ هذا التحول يثير أسئلة بشأن حدود الصلاحيات، والرقابة السياسية، والتنافس المؤسسي مع الجيش، والتداعيات الإقليمية للعمليات السرية.

https://www.ynetnews.com/article/bln٤aytemg#autoplayskabawflmx#g

HAARETZ

حنين مصطنع إلى قلعة بوفور يخفي إخفاقاً استراتيجياً

أدّى انتشار صورة رفع علم إسرائيل ولواء غولاني فوق قلعة الشقيف/بوفور في جنوب لبنان إلى دفع الفضاء الإعلامي الإسرائيلي نحو حماسة رمزية وصناعة ذاكرة تاريخية؛ غير أنّ هذه الحماسة همّشت الأسئلة الجوهرية بشأن الوضع الحقيقي للحرب على الجبهة الشمالية. فالمسألة الأساسية تتمثل في معرفة ما الذي تحققه عملية لبنان استراتيجياً، وما الذي تعلّمه الجيش الإسرائيلي من تجاربه السابقة، ولماذا

لا يزال عاجزاً عن تقديم رد فعّال على تهديد الطائرات المسيّرة الانفجارية الموجّهة بكابلات الألياف الضوئية، وهي طائرات يستخدم حزب الله العشرات منها يومياً. ويأتي هذا الرجوع الرمزي إلى بوفور في وقت لا تشير فيه التجربة التاريخية لهذا الموقع إلى نصر استراتيجي، بل تستحضر كلفة الماضي الباهظة. ففي عام ١٩٨٢، سيطرت وحدة النخبة في غولاني على القلعة بعد مقتل ستة من عناصرها، بينهم قائدها. وفي تسعينيات القرن الماضي أيضاً، ترافق الوجود الإسرائيلي في «المنطقة الأمنية» في جنوب لبنان مع هجمات تفجيرية شنّها حزب الله ضد القوافل العسكرية. ومع ذلك، يتحدث بعض الإعلاميين والمسؤولين عن بوفور كما لو أنّ السيطرة على قلعة صليبية يمكن أن تحسم مسألة حزب الله إلى الأبد. وتغطي الحماسة الإعلامية واقعاً أكثر مرارة: دوافع أيديولوجية كامنة لدى اليمين الديني للبقاء الدائم أو حتى الاستيطان في جنوب لبنان، والضغط السياسي على الحكومة عشية الانتخابات، وعجزها عن تفسير تخلّيها عن مستوطنات شمال إسرائيل، وارتباك الجيش في تكرار النجاحات العسكرية التي حققها عام ٢٠٢٤ ضد حزب الله. وقد حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي، عبر إبراز عبور الجيش لنهر الليطاني والحديث عن عمليات في بيروت والبقاع وعلى امتداد الجبهة، تصوير الوضع بوصفه نجاحاً، في حين أنّ الضربات الجوية الإسرائيلية على بيروت باتت عملياً مقيّدة بشدة من جانب الرئيس الأميركي. وبعد السيطرة على بوفور، أُعلن أنّ إسرائيل عادت «موحّدة ومصمّمة وأقوى من أي وقت مضى»، وترافق ذلك مع الادعاء بمقتل ٨٠٠٠ عنصر من حزب الله منذ بداية الحرب، بينهم ٧٠٠ في الشهر الماضي وحده. غير أنّ هذه الرواية الرسمية تقلّل من إبراز الكلفة البشرية؛ فمنذ إعلان الولايات المتحدة وقف إطلاق النار في لبنان، الذي لم يُنفَّذ فعلياً، قُتل ١٣ إسرائيلياً، ومنذ اندلاع الحرب في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ تجاوز عدد القتلى الإسرائيليين ٢٠٠٠. وتمثّل وفاة جندي يبلغ ٢١ عاماً من عسقلان، وهو الابن الوحيد لأم هاجرت من أوكرانيا قبل ست سنوات، نموذجاً لهذه الكلفة المخفية خلف لغة النصر. أما الفارق الأساسي في المرحلة الراهنة مقارنة بحرب ٢٠٢٤ فيكمن في تحوّل أسلوب عمل حزب الله؛ فهو لم يعد يتصرف كجيش منظم، بل عاد إلى جذوره الحربية غير النظامية، فلامركز سلسلة القيادة، ومنح قادة الميدان صلاحية القرار، وبدلاً من التخطيط للسيطرة على الجليل بات يسعى إلى كشف نقاط الضعف وفرض الخسائر على القوات الإسرائيلية في عمق لبنان. ومن الناحية التكتيكية، قد تفيد السيطرة على بوفور في التحكم الأفضل بمرتفعات النبطية ومواجهة وحدة بدر التابعة لحزب الله، لكنها لا تنهي تهديد المسيّرات ولا توقف بالضرورة إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ففي الأيام الأخيرة اتسع مدى هجمات حزب الله ليصل إلى عكا وكرميئيل وصفد. ولذلك، ورغم أنّ تهديد حزب الله أصبح أصغر مما كان عليه في عام ٢٠٢٣، فإنه لا يزال يعطّل الحياة في أجزاء واسعة من شمال إسرائيل، ويكبّد الجيش أسبوعياً قتلى وعشرات الجرحى. وعليه، فإن احتلال الأرض، بدلاً من إنهاء التهديد، قد يعزز رواية حزب الله بوصفه مدافعاً عن لبنان في مواجهة الاعتداء الإسرائيلي.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/.١-.٦-٢٠٢٦/ty-

LEMONDE

أستراليا ومعضلة إعادة نساء داعش

في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٦، توجّهت ثماني نساء وثلاثة عشر طفلاً أستراليا، بعد سنوات من وجودهم في مخيم روج في شرق سوريا الخاضع لسيطرة القوات الكردية، إلى مطار دمشق تمهيداً للعودة عبر رحلات تجارية إلى ملبورن وسيدني. غير أنّ شركة الطيران، عند مرحلة الصعود إلى الطائرة، تلقّت إخطاراً بـ«حظر السفر جواً» صادراً عن قوة الحدود الأسترالية. وتخضع إحدى النساء، وهي هودان أبي، لأمر «استبعاد مؤقت من الدخول» لأسباب تتعلق

بالأمن القومي؛ وهو أمر يمتد لعامين وقابل للتجديد. ولا تزال هي وابنتها المعاقة البالغة تسع سنوات، والتي أُصيبت إصابة بالغة بشظية وهي في شهرها الحادي عشر، عالقتين في دمشق، فيما تسعى عائلتها إلى الطعن قانونياً في هذا القرار. وبعد خمسة عشر عاماً من اندلاع الحرب الأهلية السورية عام ٢٠١١، تُعد هذه المجموعة من النساء والأطفال أول مجموعة كبيرة من المواطنين الأستراليين المرتبطين بالمناطق التي كانت خاضعة لتنظيم داعش تقوم عملياً بالعودة الذاتية. وقد نظّمت العائلات والقيادات المجتمعية والهيئات الإنسانية عملية الخروج والعودة ومولتها بالكامل، بموافقة السلطات المحلية، من دون أن تقدم الحكومة الأسترالية أي دعم لوجستي أو مالي. ومع أنّ حكومة كانبيرا لم تكن قادرة قانونياً على الامتناع عن إصدار جوازات سفر لمواطنيها، فإنها بدأت منذ عام ٢٠١٤ تحقيقات بشأن رعايا توجهوا إلى مناطق خاضعة لسيطرة داعش.وعند عودة المجموعة الأولى في ٧ أيار/مايو، وكانت تضم أربع نساء وتسعة أطفال، اعتُقلت ثلاث نساء فوراً. فقد وُجّهت إلى جاناي صفر، وهي طالبة تمريض سابقة تبلغ ٣٢ عاماً، تهمتا السفر إلى منطقة أعلنتها الحكومة محظورة و«العضوية في منظمة إرهابية». وقد جرّمت أستراليا السفر إلى محافظة الرقة، التي كانت قاعدة داعش في سوريا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧. كما تواجه كوثر أحمد، البالغة ٥٣ عاماً، وابنتها زينب أحمد، البالغة ٣١ عاماً، اتهامات بـ«جرائم ضد الإنسانية»، من بينها الاسترقاق، وهي اتهامات تُعد من أولى القضايا المحددة من هذا النوع في النظام القضائي الأسترالي. وقالت امرأتان إيزيديتان، من الأقلية التي استهدفها داعش بالإبادة في شمال العراق، إنهما كانتا محتجزتين في منزل هذه العائلة في سوريا، وأبدت إحداهما استعدادها للإدلاء بشهادتها أمام المحكمة. ووفقاً لإحصاءات منظمة الاستخبارات الأمنية الأسترالية، توجّه نحو ٢٢٠ أسترالياً بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨ إلى سوريا أو العراق للمشاركة في القتال. وبعد سقوط «الخلافة» عام ٢٠١٩، احتُجز كثير من زوجات المقاتلين وأطفالهن في مخيمي الهول وروج. وقد أعادت الحكومة المحافظة في أواخر عام ٢٠١٩ ثمانية أطفال وأيتام، لكنها رفضت لاحقاً إرسال موظفين إلى منطقة حرب لإعادة أشخاص قد يشكلون خطراً. كما أعادت حكومة حزب العمال في عام ٢٠٢٢ أربع نساء وثلاثة عشر طفلاً، لكنها لم تواصل هذا المسار بسبب كلفته السياسية العالية. وتتمثل المسألة الرئيسية الآن في تحقيق التوازن بين الأمن القومي، والمسؤولية القانونية للدولة، وحماية الأطفال. ويرى منتقدون أنّ إعادة هؤلاء تمثل «خيانة» للمواطنين، بينما يؤكد المدافعون أنّ بقاء الأطفال في مخيمات غير صحية ومعرّضين للأيديولوجيا المتطرفة أخطر من إعادتهم وإدماجهم بصورة مضبوطة. وقد أعلنت الشرطة أنّ الأطفال سيحظون بالدعم، لأن صحتهم الجسدية والنفسية تضررت، ولأن العودة إلى التعليم والأسرة والمجتمع ضرورية لتطبيع حياتهم.

https://www.lemonde.fr/international/article/٠١/٠٦/٢٠٢٦/

IFRI

مِمَّ تخاف الشركات؟ الجغرافيا الجديدة للمخاطر الجيوسياسية

تحوّل الخطر الجيوسياسي خلال السنوات الأخيرة من مسألة هامشية إلى متغيّر مركزي في استراتيجيات كبرى الشركات العالمية؛ غير أنّه لا يوجد تعريف أو فهم موحّد له. ويُظهر تحليل التقارير السنوية لأكبر مئة شركة في العالم من حيث القيمة السوقية، مع التركيز على أقسام استراتيجية مثل عوامل الخطر، والتحليل الإداري، ورسائل المساهمين، أنّ المسألة الأساسية لا تتمثل في قياس مستوى التعرّض الفعلي للشركات لهذا الخطر، بل في كيفية صياغته، وترتيب أولوياته، ودمجه في الحوكمة المؤسسية. وتتمثل النتيجة الأولى في وجود «جغرافيا مزدوجة للخطر»؛ إذ إن تصوّر الشركات للخطر الجيوسياسي يرتبط في آن واحد بمكان تسجيلها وتموضعها القانوني وبجغرافيا عملياتها. فمقر الشركة يضعها داخل إطار وطني وأيديولوجي وتنظيمي محدد، في حين يحدد نطاق نشاطها التشغيلي نوع هشاشتها الفعلية. لذلك، فإن فهم ما تخشاه شركة ما يقتضي أولاً فهم المكان الذي تقف فيه، والطريقة التي ترى بها العالم. وعلى هذا الأساس، يمكن تمييز أربعة أنماط رئيسية: فالشركات الأميركية، التي تستحوذ وحدها في عام ٢٠٢٥ على ٧٣ في المئة من القيمة السوقية لأكبر مئة شركة في العالم، تفهم الخطر الجيوسياسي أساساً بوصفه تهديداً للهيمنة الأميركية وللأمن القومي. أما الشركات الأوروبية فتتبنى مقاربة معيارية، وتصوغ قلقها حول تآكل سيادة القانون، وتراجع التعددية، وانخفاض القدرة على التنبؤ التنظيمي. وهي تجد نفسها عالقة بين واشنطن وبكين، وترى في العلاقة عبر الأطلسي أمراً لا بديل عنه ومصدراً متزايداً لعدم اليقين في الوقت نفسه. وعلى العكس من ذلك، توائم الشركات الصينية خطابها بوضوح مع أولويات الحزب الحاكم، وتعدّ الامتثال الأيديولوجي جزءاً من إدارة المخاطر. وتمثل الشركات الهندية حالة متميزة، لأنها ترى في إعادة تشكيل النظام العالمي لا تهديداً فحسب، بل فرصة بنيوية نابعة من سياسة الهند القائمة على تعدد الاصطفافات. أما أرامكو، فتنتمي إلى فئة مستقلة بحكم موقعها السعودي وطبيعتها الخاصة. وتتعلق النتيجة الثانية بالطابع القطاعي والصناعي للخطر. ففي قطاع الطاقة، يرتبط الخطر الجيوسياسي مباشرة ببنى الحركة والنقل، مثل تخريب خطوط الأنابيب، واضطراب البحر الأحمر، وإغلاق مضيق هرمز، ومصادرة الأصول، والضرائب المفاجئة على الأرباح الاستثنائية. وفي القطاع المالي، يتمثل التهديد الرئيسي في «قوننة النزاع»، ولا سيما الطابع العابر للحدود للعقوبات الأميركية، وتحول أنظمة المدفوعات الدولية إلى ساحة لتنافس القوى. وفي صناعة الأدوية، يدفع القلق من الاعتماد على المواد الفعالة الدوائية الآسيوية الشركات إلى إعادة النظر في سلاسل الإمداد. أما في التكنولوجيا، فالقضية المحورية هي «التشظي»؛ إذ لم يعد السؤال ما إذا كان النظام البيئي الرقمي العالمي سينقسم إلى كتل منفصلة، بل ما سرعة هذا الانقسام. وتتصل النتيجة الثالثة بعدم التماثل الزمني: فالخطر الجيوسياسي يحتل الحاضر، بينما يُرحَّل الخطر المناخي غالباً إلى أفق المستقبل. فتكاد جميع الشركات تقر بالتهديد المناخي، لكنها تحيله في الغالب إلى سيناريوهات ٢٠٣٠ أو ٢٠٥٠ أو حتى ٢١٠٠، وهذا التأخر في الإدراك يمثل بحد ذاته خطراً، لأنه يجعل المؤسسات هشّة أمام تحقق التداعيات المناخية بسرعة تفوق التوقعات. وإلى جانب الجغرافيا المزدوجة، يتحول الذكاء الاصطناعي إلى بُعد ثالث للخطر؛ فالشركات لم تعد ترى فيه مجرد أداة، بل بنية تحتية استراتيجية ستنشئ تراتبية جديدة بين الشركات وتعمّق الفجوات القائمة. وفي النهاية، لا يمثل التشظي الجيوسياسي تهديداً فقط؛ إذ تحوّل لدى بعض الشركات إلى سوق جديدة. فبعضها لم يعد يكتفي بالسعي إلى التحوّط من المخاطر، بل يصنع فرصاً تجارية من الفجوات الجيوسياسية، وإعادة ترتيب السلاسل، وأمننة الاقتصاد.

https://www.ifri.org/en/studies/what-do-companies-fear-new-geography-

FOREIGNAFFAIRS

أوكرانيا تغيّر مسار الحرب

بلغت حرب أوكرانيا نقطة تحوّل. فبعد إخفاق الهجوم المضاد الأوكراني في عام ٢٠٢٣، تحولت الحرب إلى دورة شبه قابلة للتنبؤ من الهجمات الروسية الصيفية والشتوية؛ غير أنّه عشية صيف ٢٠٢٦، ورغم تصاعد الهجمات ومحاولات التسلل الروسية، تراجع الضغط على الوحدات الأوكرانية مقارنة بالسنوات السابقة. فما زالت هجمات الطائرات المسيّرة والمدفعية مستمرة، إلا أنّ الكفاءة القتالية الروسية آخذة في الانخفاض، وبدأ يتشكل في كييف تفاؤل حذر بإمكان أن تدفع أوكرانيا روسيا إلى قبول وقف إطلاق النار. ففي عامي ٢٠٢٤ ومعظم عام ٢٠٢٥، كانت روسيا

تجند قوات تفوق حجم خسائرها، وتستطيع الحفاظ على كثافة هجماتها. وفي المقابل، كانت أوكرانيا تخسر ما يزيد قليلاً على قدرتها على التعويض، وكانت خطوطها الدفاعية تزداد ترققاً شهراً بعد شهر. وقد دفع هذا المسار موسكو إلى الاعتقاد بأنها ستسيطر عاجلاً أم آجلاً على كامل دونباس، وأن الدعم الدولي لأوكرانيا سيتآكل. لكن هذا التصور بات الآن أضعف، لأن أوكرانيا حققت مكاسب في بعض محاور الجبهة، وجعلت الهجمات الروسية أقل نجاحاً. وكانت مشكلة أوكرانيا الرئيسية خلال العامين الماضيين نقص القوى البشرية؛ إذ كانت تعبئ نحو ٣٠ ألف عنصر جديد شهرياً، لكن أقل من نصفهم كان يصل إلى الجبهة، لأسباب منها المشكلات الطبية وضعف التدريب وتراجع المعنويات. ووفقاً لتقييم داخلي، فإن بقاء الجندي أكثر من ٤٠ يوماً متتالياً في منطقة القتال يضعف كفاءته بشدة، غير أنّ بعض الجنود بقوا أكثر من ٢٠٠ يوم متواصل في خط المواجهة. وقد زاد هذا الاستنزاف حالات الفرار من التدريب، وبحلول مطلع ٢٠٢٦ سُجّل أكثر من ٢٠٠ ألف جندي أوكراني في حالة غياب غير مصرّح به.ومنذ منتصف ٢٠٢٥، بدأ الجيش الأوكراني إصلاحات مهمة. فبدلاً من الاعتماد الحصري على الألوية، أُنشئ أكثر من اثني عشر فيلقاً عسكرياً، يتولى كل منها قيادة عدة ألوية وتدريبها. وقد أتاح هذا التغيير تدريب الجنود على أيدي قادة سيقودونهم فعلياً في الحرب. كما زادت بعض الوحدات مدة التدريب الأساسي من خمسة أسابيع إلى ثمانية. وبالتوازي، أتاح الدمج الأفضل بين المشاة والمسيّرات والمدفعية والمدرعات تدوير القوات وحتى تحقيق تقدم محدود، كما في كوبيانسك في خريف ٢٠٢٥ وهوليايبوله في ربيع ٢٠٢٦. وحققت أوكرانيا كذلك تقدماً في ضربات «متوسطة المدى» ضد أهداف لوجستية روسية على مسافة تقارب ٦٠ ميلاً من خط الجبهة. وفي المقابل، تواجه روسيا تراجعاً في الجودة القتالية؛ فقد تكبدت في عام ٢٠٢٥ نحو ٢٣ ألف خسارة شهرياً، وأرسلت كثيراً من جنودها إلى الهجمات بعد تدريب لا يتجاوز يومين إلى أسبوعين. وقد جذبت الحوافز المالية، من رواتب مرتفعة وإعفاءات من الديون، عناصر محدودة المهارة، لكنها لم توفر ما يكفي من المتخصصين التقنيين، ولا سيما مشغلي المسيّرات. كما أدت الفساد، والرشاوى لتجنب الهجمات، ومعاقبة الجنود بإرسالهم إلى الاقتحامات، وضعف الضباط المتوسطين، إلى إنهاك أداء الوحدات الروسية. ومع ذلك، فإن انتصار أوكرانيا غير محسوم؛ فروسيا لا تزال تملك أكثر من ٦٠٠ ألف مقاتل في الحرب، ولا تعاني نقصاً في الذخيرة، ولا تزال مسيّراتها وقنابلها الموجهة وصواريخها المجنحة والباليستية تهدد البنية التحتية واللوجستية الأوكرانية. وفي محاور مثل كوستيانتينيفكا، تخسر أوكرانيا أرضاً، وتبقى مدن مثل زابوريجيا معرضة للخطر. ومع ذلك، لم تعد روسيا على مسار مضمون للسيطرة الكاملة على دونباس بنهاية العام، وحتى تحقيق ذلك في ٢٠٢٧ يبدو غير مؤكد من دون إعادة تنظيم قواتها. وإذا استمر الاتجاه الراهن، فقد يصبح وقف إطلاق النار غير المشروط الخيار الأقل مخاطرة لموسكو. غير أنّ وقفاً كهذا لن ينهي عداء روسيا؛ إذ سيستخدم الكرملين على الأرجح توقف الحرب لترميم جيشه وممارسة ضغط سياسي واقتصادي على كييف. أما بالنسبة إلى أوكرانيا، فسيكون وقف إطلاق النار فرصة للتنفس وإعادة البناء، لكنه يحمل أيضاً خطر الانقسام السياسي، والضغط لإجراء انتخابات، والمطالبة بخفض التعبئة، وتراجع الدعم الأوروبي. لذلك، فإن وقف إطلاق النار شرط ضروري لأمن أوكرانيا وازدهارها، لكنه لا يضمنهما.

https://www.foreignaffairs.com/ukraine/ukraine-turns-

GMFUS

يمكن لأوروبا أن تحقق استقلالية استراتيجية خلال ١٠ إلى ١٥ عاماً

تمرّ العلاقات عبر الأطلسي بمرحلة انتقالية وإعادة تعريف، غير أنّ مضامين النظام الجديد بين أوروبا والولايات المتحدة لم تتبلور بعد بوضوح. فالولايات المتحدة تعيد النظر في أولوياتها وتوقعاتها من الحلفاء، فيما اضطرت أوروبا إلى إعادة ضبط علاقتها مع واشنطن. وتكمن المشكلة الأساسية في اختلاف سرعة الحركة بين الطرفين: فالولايات المتحدة تريد تغييراً أسرع، بينما تحتاج أوروبا إلى وقت أطول للتكيّف. ومع ذلك، يمكن لهذه الحالة أن تمثل فرصة لأوروبا كي

تطرح أفكاراً أكثر استقلالاً وتعزز تنسيقها الداخلي. وتتمثل الأولوية الأساسية في هذا المسار في المجال الدفاعي؛ إذ أظهرت واشنطن مؤشرات واضحة إلى رغبتها في تقليص حضورها العسكري وحصتها داخل حلف شمال الأطلسي، ما يفرض ضغطاً كبيراً على أوروبا. وفي مثل هذه الظروف، لم يعد النقاش التقليدي حول الإنفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كافياً؛ فالمسألة لا تتعلق بحجم الإنفاق فقط، بل بما تُنفق عليه الأموال الدفاعية، وبأي قدرات تبنيها أوروبا، وفي أي مجالات تستطيع أن تكون مكمّلة للولايات المتحدة. ومن هذا المنظور، قد يكون مفهوم «التكامل الاستراتيجي» أدق من «الاستقلالية الاستراتيجية». فلكي تحقق أوروبا استقلالية استراتيجية خلال أفق يمتد من ١٠ إلى ١٥ عاماً، فإنها تحتاج إلى شراكات جديدة وتقسيم عمل فرأطلسي جديد. وليست التوترات الراهنة مع الولايات المتحدة نتاج إدارة واحدة أو رئيس واحد فحسب؛ فكثير من توجهات واشنطن السياسية يعكس اتجاهات أعمق في السياسة الأميركية، وهناك قدر من الاستمرارية بين الإدارات الديمقراطية والجمهورية. وقد أضعفت الرسوم الجمركية، رغم أنها تضر بالأميركيين أنفسهم أيضاً، الثقة بين ضفتي الأطلسي. غير أنّ الأدوات الاقتصادية باتت تؤدي وظيفة أمنية، وتُستخدم للضغط وانتزاع التنازلات في مجالات أخرى، وهو ما يجبر أوروبا على مواجهة مشكلات طالما أجلتها.وتتمثل المجالات الثلاثة الحاسمة لمستقبل قدرة أوروبا في الدفاع والطاقة والرقمنة، وهي تحديداً المجالات التي تمتلك فيها أوروبا تبعيات مهمة للولايات المتحدة والصين ولاعبين آخرين. وإذا لم تُدَر هذه التبعيات، فستتراجع أوروبا استراتيجياً أكثر فأكثر. كما ينبغي فهم انخفاض صادرات النمسا إلى الولايات المتحدة بمقدار الخمس في عام ٢٠٢٥ ضمن إطار أوسع من أزمة الثقة وإمكان التنبؤ، لا بوصفه نتيجة مباشرة للرسوم الجمركية فقط. ورغم التوتر على المستوى السياسي الأعلى، لا تزال العلاقات عبر الأطلسي حية على مستوى الولايات والمدن والشركات؛ فالتعاون التجاري والصناعي المباشر في مجالات مثل الفضاء الجوي، والصناعات الدوائية، والدفاع، وتكنولوجيات المستقبل، يمكن أن يعوّض جزءاً من فجوة الثقة على المستوى الوطني. ويُظهر نموذج التعاون بين كولورادو وفنلندا في الحوسبة الكمية والفضاء الجوي والدواء أنّ دبلوماسية الولايات والمدن قادرة على فتح مسار جديد لإعادة تعريف التعاون الصناعي والتجاري. كما لا تستطيع أوروبا أن تنظر إلى حرب الشرق الأوسط وإغلاق مضيق هرمز بوصفهما غير مرتبطين بمصالحها، لأن اقتصادها الهش يتضرر من ارتفاع تكاليف الطاقة، وعليها أن تمثل مصالحها في مثل هذه الأزمات بصدقية وفاعلية. أما تجاه الصين، فتحتاج أوروبا إلى مقاربة مزدوجة: التعاون في ملفات مثل أوكرانيا وإيران والوساطات الدولية، مع تقليص الاعتماد في مجالات مثل العناصر النادرة، والمواد الخام الحيوية، والتكنولوجيات الاستراتيجية. وقد تكون كلفة تقليل الاعتماد مرتفعة على المدى القصير، لكن كلفة الاعتماد المفرط على الصين، مالياً وسياسياً واستراتيجياً، ستكون أثقل بكثير. ولا ينبغي لأوروبا أن تبقى أسيرة إدارة أزمات متلاحقة؛ فالسؤال الأساسي هو أين تريد أن تكون بعد خمس أو عشر سنوات، وما القدرات التي يجب أن تبنيها منذ اليوم، وهو مسار يتطلب تعاوناً صناعياً أوسع، وإرادة سياسية أقوى، وتفكيراً أكثر إبداعاً في موقع أوروبا داخل النظام الجيوسياسي الجديد.

https://www.gmfus.org/news/europe-can-achieve-strategic-

WASHINGTONINSTITUTE

الدور المحدود لتركيا في حرب إيران

تتأثر سياسة تركيا إزاء الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، قبل كل شيء، بالجوار الجغرافي وبميزان القوة التاريخي بين أنقرة وطهران. ويعود هذا التوازن إلى المنافسات الطويلة بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية؛ وهي حروب بدأت في أواخر القرن الخامس عشر واستمرت في مجموعها ١٦٦ عاماً. وبعد معاهدة عام ١٦٣٩، وصل الطرفان عملياً إلى نوع من التوازن الرادع وتجنب الحرب الكبرى. أما الحدود الراهنة

بين تركيا وإيران، فباستثناء تغييرات طفيفة في القرن العشرين، تكاد تكون هي نفسها حدود ما قبل أربعة قرون. وفي الحرب الأخيرة، ورغم أنّ إيران شنّت في الأسابيع الأولى عدة هجمات صاروخية على الأراضي التركية، مستهدفة ولاية أضنة، وقاعدة إنجرليك، ومحطة جيهان النفطية، امتنعت أنقرة عن الانخراط المباشر في النزاع. وتكمن أهمية جيهان في أنّ نحو ٤٠ في المئة من نفط إسرائيل يُنقل عبر خط أنابيب أذربيجان إلى هذه المحطة. ويبدو أنّ هدف طهران كان على الأرجح دفع تركيا وحلف شمال الأطلسي إلى الضغط على الولايات المتحدة لإنهاء الحرب. غير أنّ تركيا، بدلاً من الرد العسكري، اكتفت بتحذيرات سياسية شديدة، ولم تُسجَّل بعد ٣٠ آذار/مارس هجمات إيرانية جديدة ضدها. وتتبنى أنقرة تجاه إيران هدفين متزامنين وصعبين: منع إيران من امتلاك السلاح النووي، ومنع انهيارها أو انزلاقها إلى الفوضى. فهي لا تريد إيران نووية في جوارها، لأن ذلك سيقوّض توازن القوة الممتد منذ أربعة قرون، وسيجعل طهران أكثر جرأة في مواجهة مصالح تركيا في سوريا وشمال العراق والبيئة الإقليمية. وفي المقابل، تخشى تركيا أيضاً سقوط النظام أو تفكك الدولة الإيرانية، لأن تجربتي العراق وسوريا أثبتتا أنّ عدم الاستقرار في الجوار قد يفرض على أنقرة أثماناً اقتصادية وسياسية وإنسانية باهظة.وأول تداعيات الفوضى المحتملة في إيران قد يكون موجة جديدة من اللاجئين باتجاه تركيا، بما يستدعي تجربة دخول ملايين اللاجئين السوريين بعد عام ٢٠١١، وما خلّفه ذلك من أضرار على الموقع الداخلي لأردوغان. والآن، بعدما خفّف جزء من عودة اللاجئين السوريين الضغط السياسي نسبياً، قد يحوّل تدفق موجة جديدة من إيران ملف الهجرة مجدداً إلى أزمة داخلية، وهو أمر يرتبط مباشرة بحسابات أردوغان الانتخابية، خصوصاً إذا سعى إلى انتخابات مبكرة قبل موعد ٢٠٢٨ وفترة رئاسية إضافية. واقتصادياً، تبدو تركيا هشة؛ فقد ألحقت الحرب حتى الآن أضراراً بإيرادات السياحة والاستثمار، واضطرت وزارة الخزانة والمالية التركية إلى بيع كميات غير مسبوقة من العملات الأجنبية لإدارة التداعيات. وتستورد تركيا تقريباً كامل احتياجاتها النفطية، وكل زيادة قدرها دولار واحد في سعر الغالون تضيف نحو ٥٠٠ مليون دولار إلى كلفة الاقتصاد، ما يعني أنّ الفوضى في إيران قد تضعف مسار التعافي الاقتصادي الهش بعد أزمة ٢٠١٨. وأمنياً، أثارت حرب إيران قلقين إضافيين لدى أنقرة: أولهما حزب العمال الكردستاني، إذ تفاوض تركيا لإنهاء عقود من الحرب معه ضمن مسار «تركيا بلا إرهاب»، القائم على نزع سلاح الحزب وفروعه الإقليمية مقابل العفو وزيادة التمثيل السياسي للأكراد. وكانت تقارير عن احتمال دعم إسرائيل لحزب الحياة الحرة الكردستاني، الجناح الإيراني لحزب العمال الكردستاني، قادرة على عرقلة هذا المسار ومنح المتشددين فرصة مواصلة الكفاح المسلح من الأراضي الإيرانية. أما القلق الثاني فيتصل بالعلاقات التركية الإسرائيلية، التي ازدادت توتراً بفعل التنافس في غزة وسوريا، وربما الآن في إيران. وإقليمياً، تسعى تركيا إلى تشكيل «ركيزة ثالثة» في الشرق الأوسط عبر تعميق التعاون الأمني مع السعودية ومصر وباكستان. ولا يمثّل هذا المحور بديلاً عن الناتو، لكنه يعكس سعي أنقرة إلى إنشاء قطب مستقل في مواجهة التهديدين الإيراني والإسرائيلي معاً. وفي المجمل، يمكن لتركيا، بحكم رفضها إيران نووية وخوفها من الفوضى فيها، أن تكون وسيطاً محتملاً لإنهاء الحرب؛ غير أنّ التنافس التاريخي بين طهران وأنقرة يجعل إيران غير راغبة في منح تركيا رصيد إنهاء الحرب، ولذلك يبقى دور أنقرة محدوداً، حذراً، وتابعاً إلى حد كبير للمبادرة الباكستانية.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/turkeys-

ATLANTICCOUNCIL

نجاح أوكرانيا في ساحة المعركة لا ينبغي أن يدفعنا إلى الاستهانة بروسيا

في أنحاء أوروبا، تسارع الحكومات إلى زيادة ميزانياتها الدفاعية، وتوقيع اتفاقات أمنية جديدة، والتحذير من التهديد الروسي المتنامي، إلى حدّ يرى فيه بعض القادة الأوروبيين أنّ المرحلة الراهنة هي الأخطر على القارة منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لا يزال جزء من الرأي العام الأوروبي غير مقتنع بهذه التحذيرات. فكثيرون، من دون أن يؤيدوا أفعال روسيا في أوكرانيا، يشككون في أن تكون الطموحات الإقليمية لموسكو متجاوزة لحدود الإمبراطورية السوفيتية السابقة. ويرى آخرون، استناداً إلى عجز روسيا عن هزيمة أوكرانيا سريعاً، أنها «نمر من ورق». وقد يبدو هذا التصور مقنعاً للوهلة الأولى، لكنه يمثل تقييماً خطيراً ومضللاً للوضع الأمني الأوروبي. فالحقيقة أنّ إخفاق الجيش الروسي في تحقيق أهداف الغزو الأولى لا يدل على ضعف روسيا بقدر ما يعكس القدرات الاستثنائية لأوكرانيا ومقاومتها. فمنذ الهجوم الشامل في شباط/فبراير ٢٠٢٢، توقع كثيرون أن تنتصر روسيا خلال أيام؛ غير أنّه بعد أكثر من أربع سنوات، لم يسيطر الجيش الروسي إلا على أقل من ٢٠ في المئة من الأراضي الأوكرانية، ولا يزال يواجه صعوبات في التقدم. وقد تحقق هذا النجاح الأوكراني بفضل التعبئة الاجتماعية الواسعة،

وانخراط أعداد كبيرة من النساء والرجال في القوات المسلحة، والابتكار اللافت في صناعة التكنولوجيا الدفاعية، واستمرار المجتمع في أداء وظائفه تحت ظروف الحرب القاسية. لكن هذه المقاومة جاءت بكلفة كارثية: فقد قُتل مئات الآلاف من الأوكرانيين، وغادر الملايين منازلهم، وتفككت عائلات لا تُحصى، ودُمّرت عشرات المدن. لقد تضرر المجتمع الأوكراني بعمق من الحرب، وسيحمل آثارها النفسية والاجتماعية لعقود. لذلك، ينبغي قياس أي استخفاف بالتهديد الروسي في ضوء الثمن الذي دفعته أوكرانيا للحد من مكاسب موسكو. ورغم إخفاقات روسيا وخسائرها الثقيلة، فإن التقليل من شأن قدرتها العسكرية الراهنة خطأ استراتيجي. فالصورة الإعلامية لهجمات الموجات البشرية، والانضباط القاسي، والخسائر الهائلة، تختزل أحياناً الجيش الروسي في قوة بدائية وغير فعالة؛ غير أنّ هذه الصورة تحجب التحول السريع في القوات المسلحة الروسية. فالجيش الروسي اليوم أكبر بكثير مما كان عليه عام ٢٠٢٢، وأكثر تكيفاً مع مقتضيات الحرب الحديثة. والأهم أنّ روسيا أصبحت خلال السنوات الأربع الماضية من رواد حرب الطائرات المسيّرة، وباتت قادرة على تنفيذ هجمات كثيفة ومعقدة بمئات المسيّرات الهجومية، إلى جانب الصواريخ المجنحة والباليستية. وفي المقابل، لم تتكيف العقائد الدفاعية الأوروبية بعد مع واقع الحرب المتمحورة حول المسيّرات. ففي عدة مناورات عسكرية خلال العام الماضي، كشفت فرق المسيّرات الأوكرانية نقاط ضعف خطيرة لدى قوات الناتو، كما أنّ المدن الأوروبية الكبرى وبناها التحتية المدنية الحيوية ليست مستعدة لمواجهة أسراب المسيّرات الروسية. وفي الوقت نفسه، انتقلت الصناعة الروسية إلى وضع الحرب، وتنتج المسيّرات والأسلحة بمستويات قياسية، بل صدرت تحذيرات من أنّ روسيا تفوقت على أوروبا في بعض الأصناف الأساسية، مثل قذائف المدفعية والصواريخ المجنحة. ولا يعني ذلك أنّ هجوماً روسياً على أوروبا الوسطى وشيك، لأن القوات الروسية لا تزال منشغلة في أوكرانيا. لكن إذا تراجع الدعم الأوروبي لكييف وسقطت أوكرانيا، فمن المرجح أن توظف روسيا تفوقها العسكري. إن الانتصار في أوكرانيا سيعزز موقع موسكو بشدة، وسيضعها في موقع السيطرة على جيشين كبيرين ومتمرّسين في القتال داخل أوروبا. وفي مثل هذه الظروف، سيكون الاعتقاد بأن روسيا لن تتجاوز ذلك تبسيطاً ساذجاً. وقد يكون الهدف السياسي النهائي لروسيا موضع نقاش، لكن الواضح أنّ موسكو لا تبدي رغبة في التعايش السلمي مع أوروبا. فالموقف المتشدد في حرب أوكرانيا، والقمع الداخلي المتزايد، يبيّنان أنّ روسيا تهيئ نفسها لحرب طويلة. وما دام هذا النمط مستمراً، ستبقى أوروبا في مواجهة قوة معادية وتوسعية وشديدة التسليح. ومن ثم، لا ينبغي فهم مقاومة أوكرانيا بوصفها دليلاً على ضعف روسيا، بل باعتبارها إنذاراً بضرورة الإسراع في الاستعداد الدفاعي الأوروبي.

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/ukrainealert/ukraines-

ECFR

الرموز البرمجية، والسُّحُب، والأقمار الصناعية: لا ينبغي الاستعانة بالخارج في الطبقة الدفاعية الأوروبية

لقد أظهرت الحرب المعاصرة أنّ القوة العسكرية لم تعد تستند حصراً إلى الدبابات والصواريخ والسفن والمقاتلات، بل باتت تعتمد على الطبقات الرقمية التي تربط هذه المنظومات بعضها ببعض وتجعلها قابلة للتشغيل والاستثمار. إن هجوم المسيّرات الإيرانية في آذار/مارس ٢٠٢٦ على مراكز بيانات كبرى في الإمارات والبحرين، والإدانة الرسمية لروسيا بسبب التشويش على الملاحة الساتلية في أجواء أوروبا، يبيّنان أنّ ساحة المعركة الجديدة تتشكل في البرمجيات، والشبكات، والبيانات، والبنى التحتية

الحاسوبية. وتعيد أوروبا تسليح نفسها، لكن المسألة الأساسية لا تقتصر على شراء العتاد. فالاتحاد الأوروبي يستطيع استيراد بعض الأسلحة، لكنه لا يستطيع أن يسلّم للآخرين الطبقات التي قد تُعمي العمليات العسكرية أو توقفها أو تعطلها. وتشمل هذه الطبقات برمجيات المهام، وروابط البيانات المشفّرة، والخدمات الساتلية، والتحديثات البرمجية، والقدرة الحاسوبية للذكاء الاصطناعي، والبنية السحابية الدفاعية، والمكونات الحيوية التي لا يتوافر لها بديل فوري. وفي عام ٢٠٢٤، بلغ الإنفاق العسكري للاتحاد الأوروبي رقماً قياسياً قدره ٣٤٣ مليار يورو، أي ما يعادل ١٫٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت أدوات للإنفاق المشترك، منها آلية الإقراض SAFE بقيمة ١٥٠ مليار يورو التي أُطلقت في أيار/مايو ٢٠٢٥، وبرنامج الصناعة الدفاعية الأوروبية الذي أُقر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ ويربط أموال الاتحاد بالإنتاج الصناعي الأوروبي، وخريطة طريق الجاهزية لعام ٢٠٣٠ التي تجعل مبادرة الدفاع الأوروبي بالطائرات المسيّرة إحدى أولوياتها الأربع. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة المورّد الرئيسي للأسلحة إلى الأعضاء الأوروبيين في الناتو، إذ وفّرت خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ نحو ٥٨ في المئة من وارداتهم التسليحية. ولا تمثل التبعية للحلفاء مشكلة بالضرورة، شريطة أن تبقى محصورة في المجالات القابلة للاستبدال، لا في الأجزاء التي يمكن تعطيلها من الخارج. فشراء مقاتلة أو منظومة دفاع جوي أميركية قد يكون مقبولاً إذا كان أمن الإمداد مضموناً، ولم تكن هناك برمجيات مدمجة يستطيع طرف خارجي تعطيلها. ولا ينبغي لأوروبا أن تنسخ القاعدة الصناعية الدفاعية الأميركية برمتها، لأن ذلك مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً؛ بل عليها أن تصمم تبعيتها وتديرها. وهناك أربعة مجالات يجب أن تبقى تحت السيطرة العملياتية الأوروبية. أولها الملاحة والتوقيت، لأن أي صاروخ أو مسيّرة أو طائرة تعجز عن تحديد موقعها تفقد عملياً كفاءتها القتالية. وثانيها الاتصال والاتصالات الآمنة، لأن الجيوش الحديثة تعتمد في القيادة وتنسيق القوات ونقل بيانات الاستهداف على اتصالات غير منقطعة. ويمكن لمنظومة الأقمار الصناعية IRIS² أن تؤدي دوراً في هذا المجال، لكن مكوناتها الدفاعية يجب أن تُبنى وفق معايير عسكرية. وثالثها القدرة الحاسوبية للذكاء الاصطناعي والسحابة الدفاعية، لأن مراكز البيانات أصبحت أهدافاً مادية، لا أهدافاً سيبرانية فحسب. ورابعها منظومات المسيّرات والسيطرة على الطيف؛ إذ تستطيع أوروبا استيراد المكونات العامة، لكنها يجب أن تتحكم بنفسها في التصميم، وبرمجيات المهام، وروابط البيانات، ومكافحة المسيّرات، والتحديثات المرتبطة بالطيف. ولتقليل الهشاشة، ينبغي لأوروبا تمويل هذه الطبقات الحيوية بوصفها منافع دفاعية عامة، وفرض المعايير المشتركة والمعمارية المفتوحة في العقود، والتعامل مع IRIS² كبنية تحتية دفاعية استراتيجية، ورفع مراكز البيانات الاستراتيجية إلى مستوى البنية الحيوية الدفاعية، ودمج تجربة أوكرانيا في دورات المسيّرات والبرمجيات السريعة بصورة دائمة في الشراء والاختبار والإنتاج المشترك. فالخيار الأساسي لأوروبا ليس بين الاستقلالية المطلقة والتبعية الكاملة؛ بل بين أن تكون مجرد زبون لتكنولوجيا الآخرين، أو أن تتحول إلى عقدة لا غنى عنها في شبكات حرب المستقبل.

https://ecfr.eu/article/code-clouds-satellite-the-

CFR

ترامب يقول إنه لا يراقب الساعة بشأن إيران، لكن الناخبين يفعلون

أعلن الرئيس الأميركي في اجتماع للحكومة أنه «لا يكترث بالانتخابات النصفية»، رافضاً التصور القائل إن قادة إيران قادرون على كسب الوقت في المفاوضات بالاستناد إلى هشاشته الانتخابية. غير أنّ الحرب مع إيران، حتى لو لم تكن السياسة الإيرانية خاضعة مباشرة للحسابات الانتخابية، ستؤدي على الأرجح دوراً حاسماً في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. فقد كرر الرئيس خلال الأسابيع الأخيرة أنه لا يتحرك تحت ضغط التقويم السياسي، وأن «الوقت في مصلحة الولايات المتحدة»، بل سبق أن أكد أنه لا يفكر في الوضع المالي للأميركيين

عند التعامل مع ملف إيران. وقد يكون هذا الموقف حقيقياً، لأن هناك أسباباً تدفع إلى تمديد وقف إطلاق النار مع إيران بدلاً من استئناف المواجهات. ومع ذلك، لا يستطيع أي رئيس أن يقر علناً بأن سياسته الخارجية تتأثر بالانتخابات الداخلية. كما أنّ الاعتراف بوجود ضغط انتخابي قد يشجع طهران على مزيد من الصمود واستنزاف المفاوضات، ولا سيما أنّ العملية العسكرية المسماة «الغضب الملحمي» لم تحقق، خلافاً للتوقعات، نصراً سريعاً شبيهاً باعتقال زعيم فنزويلا. وانتخابياً، تتحول انتخابات التجديد النصفي لمجلس النواب عادة إلى استفتاء على الرئيس القائم، وغالباً ما يخسر حزب الرئيس. فمنذ تشكل النظام الحزبي الثنائي الحديث في ستينيات القرن التاسع عشر، لم يتمكن حزب الرئيس من زيادة مقاعده في مجلس النواب إلا في ٤ من أصل ٤١ انتخابات نصفية. وفي الانتخابات النصفية الخمس الأخيرة، خسر حزب الرئيس في المتوسط ٣١ مقعداً، وهو أمر يثير قلق الجمهوريين أكثر، لأنهم لا يملكون حالياً سوى أفضلية بخمسة مقاعد في مجلس النواب. وقد أضعفت حرب إيران موقع الرئيس السياسي. فحين بدأت الهجمات، أظهر متوسط استطلاعات الرأي الوطنية أنّ ٤٢ في المئة يؤيدون أداءه، مقابل ٥٥٫٤ في المئة يرفضونه، أي بفارق سلبي قدره ١٣٫٤ نقطة مئوية. أما الآن فقد ارتفع هذا الفارق إلى ١٩٫٤ نقطة: ٣٨٫٥ في المئة مؤيدون و٥٧٫٩ في المئة معارضون. وفي التصويت الافتراضي للكونغرس، كان الديمقراطيون يتقدمون على الجمهوريين في نهاية شباط/فبراير بـ٥٫٥ نقاط، ثم رفعوا الفارق الآن إلى ٧٫١ نقاط. ولا يقتصر تراجع الدعم على المستقلين، بل وصل أيضاً إلى القاعدة السياسية للرئيس؛ ففي أحدث استطلاع لشبكة سي بي إس، قيّم ٥٤ في المئة من البيض غير الحاصلين على تعليم جامعي، وهم النواة الرئيسية لتيار ماغا، أداءه سلبياً، بعدما كانت النسبة ٣٢ في المئة في شباط/فبراير. وبين اللاتينيين، يعرب ثلثا الناخبين عن عدم رضاهم عن أدائه. كما يظهر استطلاع نيويورك تايمز/سيينا أنّ شعبيته بين الرجال الشباب تراجعت بنحو ١٠ نقاط خلال الأشهر الأخيرة. والعامل الرئيسي في هذا التحول ليس الحرب بحد ذاتها على الأرجح، بل أثرها في الاقتصاد الأميركي. فقد ارتكزت رسالة الفوز الانتخابي في ٢٠٢٤ على كبح التضخم وتحسين الوضع المالي للمواطنين، لكن ارتفاع أسعار البنزين ونمو التضخم أضعفا هذا الوعد. ففي نهاية شباط/فبراير كان الرئيس سلبياً بـ١٨ نقطة في إدارة الاقتصاد، أما الآن فيقترب الفارق السلبي من ٣٠ نقطة. وفي ملف التضخم، ارتفع الفارق السلبي من ٢٨ إلى ٤١ نقطة. وحتى إنهاء سريع للحرب بشروط مواتية للولايات المتحدة قد لا يعوض الضرر السياسي الذي وقع خلال الشهرين الماضيين؛ فمعظم الناخبين لا يصوتون على أساس السياسة الخارجية، وقد يستغرق انخفاض أسعار الوقود وتداعيات ارتفاع أسعار النفط والغاز والأسمدة أسابيع أو أشهراً. لذلك، سيركز الديمقراطيون على الأرجح على رسالة مفادها أنّ سياسة إيران أضرت بتكاليف المعيشة وجيوب المواطنين، وهي الرسالة نفسها التي استخدمها الجمهوريون ضد الديمقراطيين في ٢٠٢٤. وعليه، فرغم إصرار الرئيس على أنه لا يخضع لضغط الوقت في التعامل مع إيران، فإن الجمهوريين لا يملكون الرفاهية نفسها أمام الانتخابات النصفية؛ إذ يبدأ التصويت في بعض الولايات بعد ما يزيد قليلاً على ثلاثة أشهر، والاتجاهات الراهنة

https://www.cfr.org/articles/trump-says-hes-not-watching-the-clock-

CHATHAMHOUSE

كيف يمكن لوقف إطلاق النار بين روسيا وأوكرانيا أن يعرّض أمن أوكرانيا وأوروبا للخطر؟

إنّ الآفاق القريبة لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية، إذا تُركت حصراً لمبادرة الطرفين، تبدو محدودة للغاية؛ غير أنّ الضغط الخارجي، ولا سيما من جانب إدارة أميركية تسعى إلى تحقيق «نصر سريع» دبلوماسي، قد يعيد فجأة تنشيط فكرة وقف إطلاق النار. ورغم أنّ وقف النار قد يبدو ظاهرياً أفضل للطرفين من استمرار الحرب، فإن التجارب السابقة تُظهر أنّ لدى روسيا تاريخاً طويلاً في استغلال المفاوضات واتفاقات وقف إطلاق النار لتعزيز موقعها، من مولدوفا وجورجيا إلى اتفاقات مينسك. ويكمن الخطر الرئيسي في أن وقفاً متسرعاً أو غامضاً لإطلاق النار قد يمنح روسيا، بدلاً من خفض

التهديد، فرصة لإعادة البناء، واستعادة القوة، وإعادة التسليح. وقد يتيح ذلك للكرملين نقل الضغط على أوكرانيا من الجبهة العسكرية إلى مجالات أخرى، تشمل الهجمات السيبرانية، والتخريب، والتدخل في الانتخابات، وعمليات النفوذ المالي غير القانوني، ومحاولات إضعاف التماسك الاجتماعي. لذلك، لا ينبغي الخلط بين وقف إطلاق النار والتسوية النهائية للحرب. وبالنسبة إلى أوروبا، فإن الاعتقاد بأن وقف النار سيحسن البيئة الأمنية تلقائياً خطأ استراتيجي؛ فالتهديدات قد تصبح في الواقع أكثر خطورة، لأن روسيا ستكون قادرة على إعادة بناء قواتها وربما استخدامها في مناطق أخرى، من دون أن تتخلى عن أهدافها طويلة المدى في إعادة تثبيت نفوذها على مساحة واسعة من أوروبا الشرقية. ومن هذا المنظور، لا يُعد وقف إطلاق النار بالضرورة خياراً أرخص أو أكثر أمناً من دعم أوكرانيا لهزيمة القوات الروسية الغازية. وحتى صيغ مثل وجود «تحالف الراغبين» لدعم وقف النار لن توفر على الأرجح ردعاً كافياً لمنع خرق الاتفاق أو استئناف الحرب الشاملة.

أما بالنسبة إلى أوكرانيا، فسيكون وقف إطلاق النار تجربة مريرة لكنها قابلة للتحمل، شرط أن يجمّد خطوط القتال الحالية في جنوب شرق البلاد من دون أن يقيّد قدرتها الدفاعية، أو سيادتها على بقية المناطق، أو مسار اندماجها الأوروبي. ويتمثل الخطر الأهم على كييف في أن تركّز روسيا، بعد التراجع النسبي للمعارك الجبهية، على إضعاف الدولة، وتخريب العمليات الانتخابية، وإثارة الانقسامات داخل المجتمع الأوكراني. وفي هذه الظروف، تصبح حماية نزاهة الانتخابات المقبلة أمراً حيوياً، وتتطلب التصدي للتمويل غير القانوني، والدفاع ضد التدخل السيبراني، وضمان حق التصويت للنازحين داخلياً والمواطنين المقيمين في الخارج. وما دام فلاديمير بوتين في السلطة، فإن أي نتيجة غير حاسمة وملتبسة للحرب ستبقي أمن أوكرانيا تحت تهديد دائم. وقد تتباطأ إعادة إعمار البلاد أيضاً بسبب ارتفاع الإنفاق الدفاعي، وتردد المستثمرين الأجانب، والاتجاهات الديموغرافية السلبية، واحتمال تراجع الدعم المالي الأوروبي. ولتقليل هذه المخاطر، ينبغي لأوكرانيا، بدعم أوروبي، التركيز على إعادة بناء قواتها المسلحة بسرعة، وترسيخ الابتكار التكنولوجي المستدام، وتطوير قاعدتها الصناعية الدفاعية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تحظى إعادة تأهيل المحاربين القدامى ودمجهم، وخلق فرص للجيل الشاب، بأولوية في السياسات الداخلية. ومن منظور موسكو، يمثل وقف إطلاق النار أداة لتشكيل السلام النهائي عبر المسار السياسي. فروسيا لم تُبدِ حتى الآن أي مؤشر إلى استعدادها للتسوية أو وقف الضغط. ومن المرجح أن تكون أولويتها فرض قيود على القدرة العسكرية الأوكرانية، كي لا تتمكن كييف من استعادة المناطق المفقودة أو بناء قدرة دفاعية فعالة. وفي المقابل، قد يثير تعزيز الجيش الأوكراني أسئلة جديدة داخل روسيا حول هدف الحرب وكلفتها. لذلك يحتاج بوتين إلى أن يثبت للنخب والرأي العام أنّ وقف النار حقق مطالب موسكو الأساسية: عدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو، وعدم نشر قوات من دول أعضاء في الناتو على الأراضي الأوكرانية، وإجراء انتخابات سريعة في أوكرانيا بعد بدء وقف إطلاق النار. إن الإصرار على مثل هذه المطالب القصوى يجعل قيام وقف إطلاق نار مستدام بعيد المنال إلى حد كبير.

https://www.chathamhouse.org/٠٥/٢٠٢٦/how-russia-ukraine-

MEFORUM

هل يمكن أن تنتهي حرب إيران بوضع يورانيوم طهران في خزائن الصين؟

تظلّ المسألة الأساسية في أي إطار لوقف إطلاق النار أو اتفاق نووي بين الولايات المتحدة وإيران عائدة إلى سؤال محوري واحد: إلى أين تُنقل مخزونات اليورانيوم الإيراني المخصّب، ومن يتولى الرقابة عليها؟ في اتفاق عام ٢٠١٥، كانت الإجابة هي روسيا؛ إذ نقلت طهران جزءاً من مخزونها المخصّب إلى موسكو، واستندت هذه العملية إلى بنية من دبلوماسية الحد من التسلح بين واشنطن والكرملين. غير أنّه في ظل حرب أوكرانيا وعزلة روسيا من جانب الغرب، لم تعد موسكو خياراً

سياسياً أو عملياً لحفظ هذه المواد. وفي هذا السياق، طُرح احتمال نقل مخزونات اليورانيوم الإيراني المخصّب بنسبة ٦٠ في المئة إلى الصين بوصفه خياراً جديداً يبدو، ظاهرياً، ذا منطق جيوسياسي. فالصين تقدّم نفسها لاعباً مسؤولاً في الملف النووي الإيراني، وتملك علاقات دبلوماسية وثيقة مع طهران، وبنية تحتية مادية مناسبة، ولديها مصلحة في منع حرب إقليمية واسعة قد تعرقل سلاسل إمداد الطاقة الخاصة بها. ومن منظور تعاملي، يمكن للصين أن تكون بديلاً عن روسيا؛ غير أنّ المشكلة الحقيقية تبدأ لحظة طرح مسألة التحقق. فلا توجد بين الولايات المتحدة والصين بنية ناضجة وثنائية للتفتيش النووي. فقد انهارت معاهدة الأجواء المفتوحة، وكانت «نيو ستارت» آلية بين الولايات المتحدة وروسيا، كما لم تعد معاهدة حظر الصواريخ النووية المتوسطة المدى قائمة. أما الآليات التي أتاحت خلال الحرب الباردة دخول مفتشين أميركيين وسوفييت، وعدّ الرؤوس النووية، والتحقق من تفكيك الأسلحة، فلا وجود لها في علاقات واشنطن وبكين. وعلى العكس، تُعرَّف العلاقة بين البلدين اليوم بالمنافسة التكنولوجية، وضوابط تصدير أشباه الموصلات، واتهامات سرقة الملكية الفكرية، والارتياب الاستخباراتي المتبادل.

ومن الناحية النظرية، تستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراقبة نقل اليورانيوم وتخزينه الأولي، إلا أنّ صلاحياتها تبقى رهينة تعاون الدولة المضيفة. كما أنّ الصين لم توافق حتى الآن على نمط من عمليات التفتيش المفاجئة والتحدّية الضرورية لضمان المصير الطويل الأمد للمواد النووية الحساسة. فالتخفيف قابل للعكس، والتخزين يمكن أن يتم داخل بنى مغلقة ومجزّأة، ومن دون حق الدخول مجدداً، والمراقبة المستمرة، وإمكان التفتيش الفوري للمنشآت النووية الصينية، فإن أي ضمان أميركي سيقوم عملياً على الثقة بتصريحات بكين. ويمثل هذا الوضع أزمة أيضاً لأجهزة الاستخبارات الغربية؛ فأي محاولة أميركية أو إسرائيلية لاختراق مواقع تخزين نووية في الصين ستُعدّ في نظر بكين تجسساً على بنية نووية سيادية. وبما أنّ المنشآت المحتملة لحفظ اليورانيوم الإيراني قد تكون قريبة من برامج الصين النووية العسكرية، فإن مهمة عدم انتشار يمكن أن تتحول إلى مواجهة استخباراتية وتكنولوجية بين قوتين نوويتين. وبالنسبة إلى إسرائيل، يبدو هذا السيناريو معقداً بدوره؛ إذ قد يُحتوى التهديد النووي الإيراني ظاهرياً، لكن المواد الأساسية ستصبح في عهدة قوة تربطها بإسرائيل علاقات اقتصادية وتشابكات دبلوماسية، من دون علاقة أمنية ملزمة. ومن ثم، لا تُلغى معادلة الردع، بل تنتقل من الشرق الأوسط إلى مثلث العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وإسرائيل. أما من منظور بكين، فإن حفظ اليورانيوم الإيراني ليس إجراءً فنياً فحسب، بل أداة لاكتساب نفوذ على طهران وواشنطن ومستقبل أي تفاوض نووي. وبذلك، لا يحلّ هذا الترتيب المسألة النووية الإيرانية، بل يحولها إلى أصل استراتيجي صيني. فنقل يورانيوم إيران إلى الصين ليس نهاية الأزمة، بل نقلها إلى مكان لا يستطيع المفتشون الأميركيون الوصول إليه.

https://www.meforum.org/mef-online/could-the-iran-war-end-

MECOUNCIL

استخبارات المصادر المفتوحة؛ تهديد هادئ لكنه استراتيجي

لقد غيّرت الصور الساتلية مفتوحة المصدر، بما في ذلك البيانات المتاحة عبر منصات مثل غوغل إيرث والمنتجات الجغرافية المكانية التجارية، ميزان الأمن في الشرق الأوسط. فالمعلومات التي كانت سابقاً حكراً في الغالب على الجيوش وأجهزة الاستخبارات الحكومية أصبحت اليوم قابلة للاستخدام من قبل المنظمات والباحثين والصحافيين والمؤسسات المدنية وحتى الفاعلين من غير الدول. ويتيح هذا التحول للجماعات المسلحة رصد البنى التحتية، وتقدير وضع ساحة المعركة، وصياغة رواياتها السياسية والإعلامية من دون الاعتماد على شبكات استخباراتية تقليدية. ففي الماضي، كانت استخبارات المصادر المفتوحة تقتصر غالباً على متابعة الإعلام، والوثائق العامة، والبحوث الأكاديمية؛ غير أنّ تطور الصور الساتلية التجارية، والنظم الجغرافية المكانية، والنشر الرقمي، جعل OSINT مصدراً استراتيجياً في النزاعات. فدقة الصور التجارية الحالية تكفي لتحديد القواعد العسكرية الثابتة، والبنى التحتية الحيوية، والموانئ، ومنشآت الطاقة، والأنماط الحضرية، ومستوى الدمار. كما تتيح مقارنة الصور في فترات زمنية مختلفة كشف التغيرات، وإعادة الإعمار، والتدمير، أو التحركات البنيوية من دون حضور ميداني. وتظهر استخدامات هذه البيانات

لدى الجماعات غير الحكومية أساساً في أربعة مجالات: الاستطلاع والاستهداف، والتخطيط العملياتي والتعلم الميداني، والاتصالات الاستراتيجية والتنافس السردي، والرصد الإنساني والمدني. ففي سوريا، أتاحت الصور العامة تحليل النسيج الحضري، ومسارات النقل، والأضرار البنيوية، وقرب الأهداف العسكرية من المدنية. وفي العراق بعد عام ٢٠١٤، استُخدمت أدوات الخرائط مفتوحة المصدر لتحليل الدمار الحضري وأضرار البنية التحتية. وتكمن أهمية ذلك في أنّ الصور غير الحية والدورية تظل ذات قيمة استخباراتية كبيرة للأهداف الثابتة، مثل الموانئ ومنشآت الطاقة والقواعد العسكرية. كما تسرّع OSINT التعلم العملياتي؛ فمقارنة البيانات الجغرافية المكانية عبر الزمن تتيح للفاعلين غير الحكوميين تقييم تغيرات طرق النقل، والكثافة الحضرية، والنشاط البنيوي، والأنماط المكانية للحرب. ويُظهر مثال الموصل أنّ التحليل الساتلي قادر، من دون بيانات مصنفة، على تقديم صورة دقيقة عن الدمار والتحولات الحضرية وتداعيات الحرب.وفي مجال الاتصالات الاستراتيجية، تحولت الصور الساتلية إلى أداة لإضفاء المصداقية على السرديات. ففي لبنان، استُخدمت الصور التجارية لتوثيق الدمار الواسع في الجنوب بعد العمليات الإسرائيلية. وفي غزة، أدت بيانات المؤسسات الدولية بشأن حجم الدمار دوراً في النقاشات المتعلقة بالأضرار المدنية والاستخدام غير المتناسب للقوة. لذلك، لم تعد قوة السرد في الحروب الجديدة مرتبطة باحتكار المعلومات بقدر ارتباطها بالقدرة على تحليل البيانات المفتوحة ودمجها وعرضها. غير أنّ المسألة الأساسية تكمن في الطبيعة «المزدوجة الاستخدام» لـOSINT؛ فالبيانات نفسها التي تُستخدم لتوثيق الأضرار المدنية، ومسارات الإغاثة، وحركة السكان، والحماية الإنسانية، يمكن استخدامها أيضاً لأغراض عسكرية أو سياسية. إن تقييد هذه البيانات بالكامل يضعف الشفافية والتحقق المستقل، لكن الوصول غير المحدود قد يعرّض البنى الهشة والعمليات الإنسانية للخطر. وتبقى الأطر الحالية لإدارة هذا الوضع غير كافية؛ فالمؤسسات الدفاعية ومكافحة الإرهاب لا تزال تركز غالباً على المعلومات السرية، بينما تقع الصور التجارية القانونية خارج هذا المنطق. وعلى المستوى الإقليمي، لا توجد آلية مشتركة لتقييم هشاشة بنى الطاقة والموانئ وطرق النقل أمام الرؤية مفتوحة المصدر. وقد أظهرت هجمات عام ٢٠١٩ على منشآت أرامكو في بقيق أنّ الصور التجارية قادرة، في الأزمات، على تشكيل الفهم العام والاستراتيجي لحجم الضرر وأثره العملياتي. والحل لا يكمن في حظر واسع للوصول، بل في تقليل «الانكشاف الاستراتيجي». فعلى الدول إدماج تقييم OSINT في التخطيط الأمني، وقياس ظهور القواعد والموانئ ومراكز الطاقة ومسارات الإمداد وهشاشتها في الصور التجارية، وتصميم البنى التحتية على أساس المرونة والتكرار وتقليل قيمة الأهداف المرئية. كما يمكن، عبر التعاون الأمني مع الولايات المتحدة وأوروبا، وباستخدام أدوات التنظيم والترخيص وأسواق البيانات الجغرافية، دفع شركات التصوير التجاري إلى بروتوكولات أكثر مسؤولية بشأن الدقة، وتواتر التحديث، والوصول إلى الأرشيف، وإدارة الصور الحساسة في الأزمات. لقد أصبحت OSINT جزءاً دائماً من بيئة النزاع في الشرق الأوسط، والخيار الأساسي ليس بين الانفتاح والسيطرة، بل بين انكشاف غير مُدار وتكيّف استراتيجي.

https://mecouncil.org/publication/open-source-visibility-and-security-

ISW

من هرمز إلى أربيل ولبنان؛ تصعيد متزامن للضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية على إيران

في مسار المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، طلب الرئيس الأميركي تعديل أجزاء من مسودة مذكرة التفاهم الثنائية، لأن الطرفين لا يزالان مختلفين حول قضايا أساسية. ويتمثل أهم محور في التعديلات المقترحة في كيفية وتوقيت نقل اليورانيوم الإيراني العالي التخصيب أو ضمان السيطرة عليه. فالمسودة الحالية تكتفي بالتأكيد على التزام إيران بعدم السعي إلى امتلاك سلاح نووي، لكنها لا تتضمن إلزاماً محدداً بتسليم اليورانيوم المخصب أو وقف التخصيب، على أن تُبحث القضايا النووية خلال فترة ٦٠ يوماً بعد التوقيع. وقد أكد مسؤولون إيرانيون مراراً أنهم لن يقبلوا تعليق التخصيب أو نقل مخزون اليورانيوم إلى خارج الأراضي الإيرانية. أما موضوع الخلاف الثاني فهو مضيق هرمز؛ إذ تطالب واشنطن بتعديلات على النص المتعلق به، بعدما كانت قد طلبت من إيران فتح مسار العبور من دون رسوم وإزالة الألغام. وبموجب المسودة الحالية، ينبغي لإيران خلال ٣٠ يوماً ضمان حرية الملاحة، ووقف تحصيل الرسوم ومضايقة السفن، وجمع الألغام البحرية، مقابل رفع الولايات المتحدة الحصار البحري عن الموانئ الإيرانية. غير أنّ إيران تقول إن المضيق «مفتوح»، وتصف المبالغ التي تحصلها بأنها «رسوم حماية» و«رسوم بيئية» لا عوائد عبور، في حين تُقدَّم بوصفها الطرف الوحيد الذي هدد الملاحة المدنية في هرمز خلال الحرب. ويتصل الخلاف الثالث بالإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة؛ إذ أعرب الرئيس الأميركي عن قلقه من أجزاء في المسودة تتضمن تحرير أموال إيرانية، مؤكداً أنه لن يكون هناك تبادل مالي حتى إشعار آخر، بينما تعدّ طهران الإفراج عن الأصول شرطاً لقبول أي اتفاق محتمل، وتحذر من إمكان الانسحاب إذا لم تلتزم واشنطن بتعهداتها. كما شددت وسائل إعلام قريبة من الحرس الثوري على أنّ عدم الاتفاق أفضل من قبول «اتفاق سيئ». داخلياً، زعمت وسائل إعلام معارضة أنّ الرئيس الإيراني قدم استقالته إلى المرشد الأعلى، محذراً من الدور المتزايد للحرس الثوري في بنية السلطة؛ غير أنّ هذا الادعاء لم يُؤكَّد مستقلاً، ونفته وسائل الإعلام الرسمية، ولم يصدّقه أي مسؤول إيراني. واقتصادياً وبحرياً، تسعى إيران إلى تعويض تراجع التجارة البحرية الناتج عن حصار الموانئ عبر بحر قزوين والطرق البرية؛ إذ قيل إن ما لا يقل عن ٥٠ في المئة من السلع الأساسية يدخل عبر مسار قزوين، وإن حجم واردات العام الحالي تجاوز ٢٠٫٥ مليون طن، لكن هذه البدائل لا تستطيع، من حيث السعة والكلفة والكفاءة، أن تحل كلياً محل اقتصاد قائم على النقل البحري بالحاويات، ما ينذر بارتفاع التكاليف والتضخم. وأمنياً، أطلقت إيران في ٣١ أيار/مايو صاروخاً بالستياً على قاعدة حزب حرية كردستان في إقليم كردستان العراق، في خطوة يُرجح أنها رد على هجوم لجماعات كردية معارضة في ٢٩ أيار/مايو في أذربيجان الغربية. وكانت القاعدة نفسها قد استُهدفت في ٢٥ أيار/مايو بأربعة صواريخ على الأقل وعدة مسيّرات، ما خلّف تسعة جرحى. وفي لبنان، وسّع الجيش الإسرائيلي عمليته البرية إلى ما وراء «الخط الأصفر» وتقدم في الجنوب حتى شمال نهر الليطاني. وتكتسب السيطرة على قلعة الشقيف في النبطية أهمية عملياتية بسبب موقعها المرتفع، ورمزية بسبب تاريخ حرب ١٩٨٢. في المقابل، وسّع حزب الله هجماته على شمال إسرائيل، مستهدفاً لأول مرة منذ وقف إطلاق النار في ١٦ نيسان/أبريل مدناً تبعد أكثر من ١٠ أميال عن الحدود، بينها كريميئيل وضواحي حيفا. وفي العراق، حذرت الولايات المتحدة رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة من أنها تعارض مشاركة أي جماعة مسلحة مدعومة من إيران في الحكومة المقبلة، حتى لو أعلنت استعدادها لنزع السلاح، ولوّحت بقطع العلاقات السياسية أو الإدارية مع أي وزارة مرتبطة بالميليشيات.

https://understandingwar.org/research/middle-east/iran-update-

الخلاصة والتحليل الخبير

تقدّم مجموعة التحليلات الأخيرة الصادرة عن مراكز الفكر ووسائل الإعلام النخبوية الدولية صورة موحّدة ولكن متعددة الطبقات للعالم: فالنظام الأمني لما بعد الحرب الباردة لم يعد يعمل على أساس تفاهمات مستقرة، بل وفق منطق إدارة أزمات متزامنة، وتنافس تكنولوجي، وتآكل في الردع، وإعادة تعريف للاعتماديات. وبالنسبة إلى الجمهور الشرق أوسطي، تكمن أهمية هذه الرواية في أنّ المنطقة لم تعد مجرد «موضع أزمة»، بل تحولت إلى المختبر الرئيسي لتشابك الحرب، والطاقة، والتكنولوجيا، والمعلومات، والرأي العام، وتنافس القوى الكبرى. وفي محور إيران، تظهر عدة روايات متوازية. أولاً، لم يعد الملف النووي الإيراني شأناً محصوراً بين طهران وواشنطن، بل يتجه إلى أن يصبح مسألة ثلاثية بين الولايات المتحدة وإيران والصين. فبحث النقل المحتمل لليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة ٦٠ في المئة إلى الصين، وإن بدا ظاهرياً حلاً فنياً لخفض التوتر، ينقل الأزمة تحليلياً من مستوى عدم الانتشار إلى مستوى تنافس القوى الكبرى. فالمشكلة الأساسية ليست في النقل المادي للمواد، بل في التحقق؛ إذ إن الولايات المتحدة والصين تفتقران إلى بنية ثنائية للتفتيش النووي، وأي رقابة مستقلة على الأراضي الصينية يمكن أن تتحول إلى أزمة استخباراتية بين قوتين نوويتين. ومن ثم، تتجاوز الصين موقع الوسيط أو الحافظ المحايد، لتصبح فاعلاً قادراً على امتلاك أوراق ضغط على طهران وواشنطن ومستقبل المفاوضات النووية. وفي الوقت نفسه، تواجه المفاوضات الأميركية الإيرانية بشأن مذكرة تفاهم محتملة ثلاث عقد رئيسية: مصير اليورانيوم عالي التخصيب، ووضع مضيق هرمز، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة. ويُظهر الخلاف بشأن مضيق هرمز أنّ جيوسياسية الطاقة لا تزال في قلب أمن الشرق الأوسط. فإيران تقول إن الممر مفتوح، لكن المسألة من منظور واشنطن لا تتعلق بالعبور المادي فقط، بل بحرية الملاحة، وإلغاء الرسوم المفروضة، ووقف المضايقات البحرية، وإزالة الألغام. وهذا الخلاف الدلالي حول معنى «انفتاح» المضيق هو بحد ذاته مؤشر إلى حرب قانونية وسردية موازية للحرب العسكرية. وعلى مستوى السياسة الداخلية الأميركية، تحولت حرب إيران إلى متغير انتخابي، حتى إن أنكرت الإدارة الأميركية ذلك. وتُظهر التحليلات الأميركية أنّ ارتفاع أسعار البنزين، والضغط التضخمي، وتآكل ثقة الناخبين، جعلت الحرب قضية اقتصادية في نظر الرأي العام الأميركي. كما أنّ تراجع شعبية الرئيس، وانخفاض الدعم بين المستقلين، واللاتينيين، والرجال الشباب، وحتى جزء من قاعدة «ماغا»، يبيّن أنّ السياسة الخارجية تكتسب أهمية لدى الناخب عندما تظهر آثارها في أسعار الوقود والتضخم وتكاليف المعيشة. ومن هذا المنظور، قد تتصور طهران أنّ الوقت يعمل لمصلحتها، لكن واشنطن تدرك أيضاً أنّ الزمن السياسي الداخلي محدود. وفي هذا السياق، تمثل تركيا نموذجاً مهماً لسلوك القوى الإقليمية في ظروف حرب إيران؛ فأنقرة لا تريد إيران نووية، ولا تريد أيضاً انهيار إيران. فإيران النووية تخلّ بتوازن القوة الممتد منذ أربعة قرون بين طهران وأنقرة، لكن الفوضى في إيران قد تنقل إلى تركيا موجات لاجئين، وصدمة اقتصادية، وارتفاعاً في أسعار الطاقة، وتهديدات أمنية كردية. لذلك فإن سياسة تركيا هي «لا مع إيران ولا ضد إيران»؛ سياسة حذرة تدعم الوساطة، لكنها لا تريد أن تقف مباشرة في الخط الأمامي للحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وفي الوقت نفسه، فإن تشكل نوع من المحور الأمني بين تركيا والسعودية ومصر وباكستان يبيّن أنّ بعض الفاعلين الإقليميين يسعون إلى بناء «ركيزة ثالثة» بين إيران وإسرائيل. أما في جبهة لبنان وإسرائيل، فالروايات متناقضة بعمق لكنها متكاملة. فمن جهة، تتحدث بعض التقارير عن عمليات سرية، وشبكات بشرية، وتحول بنيوي في الموساد؛ ومن جهة أخرى، تؤكد تحليلات إسرائيلية نقدية أنّ الرمزية، مثل رفع العلم في قلعة الشقيف/بوفور، تخفي إخفاقاً استراتيجياً. فرغم أنّ حزب الله أصبح أكثر تضرراً مقارنة بعام ٢٠٢٣، فإنه، من خلال العودة إلى النمط الحربي غير النظامي، ولامركزية القيادة، والاستخدام الواسع للمسيّرات الانتحارية والموجّهة بالألياف الضوئية، يواصل فرض كلفة مستمرة على الجيش الإسرائيلي. والرسالة الأساسية لهذه الرواية بالنسبة إلى المنطقة واضحة: الانتصار التكتيكي لا يؤدي بالضرورة إلى استراتيجية ناجحة؛ فاحتلال المرتفعات، أو اغتيال القادة، أو استعراض الأعلام، إذا لم يؤدِّ إلى إنهاء التهديد، وعودة النازحين، وردع مستدام، فإنه يملك قيمة إعلامية أكثر مما يملك قيمة استراتيجية. كما يبرز التحليل المتعلق بالصور الساتلية مفتوحة المصدر بعداً جديداً في حروب الشرق الأوسط؛ إذ تستخدم اليوم الجماعات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الإنسانية، والدول، منظومة معلوماتية واحدة. فالصور الساتلية التجارية تتيح رصد القواعد، والموانئ، ومسارات الإمداد، والمناطق المدمّرة، وحتى التحولات التدريجية في البنية التحتية. وهذا الوضع يعزز الشفافية وتوثيق جرائم الحرب، لكنه في الوقت نفسه يمنح الفاعلين المسلحين قدرة على الاستطلاع، والتعلم العملياتي، وخوض حرب السرديات. لذلك، فإن قضية المستقبل ليست حظر بيانات المصادر المفتوحة، بل إدارة «الانكشاف الاستراتيجي». وفي أوروبا، خلقت حرب أوكرانيا وحرب إيران نتيجتين مشتركتين: أولاهما الشك في استدامة المظلة الأمنية الأميركية، وثانيتهما الإلحاح على إعادة بناء

القدرة الدفاعية والصناعية والرقمية. فأوروبا تزيد ميزانياتها العسكرية، لكن التحليلات تحذر من أنّ العتاد وحده غير كافٍ. فالدبابات، والصواريخ، والمقاتلات، من دون برمجيات المهام، والاتصالات المشفرة، والسحابة الدفاعية، والقدرة الحاسوبية للذكاء الاصطناعي، ونظام ملاحة مستقل، وشبكة ساتلية آمنة، تظل قوة عسكرية ناقصة. ولهذا السبب، تحوّل النقاش حول «الاستقلالية الاستراتيجية» الأوروبية من شعار سياسي إلى مسألة فنية وصناعية وتكنولوجية. تستطيع أوروبا استيراد السلاح، لكنها لا تستطيع إسناد الأنظمة التي قد تُطفأ أو تُعطَّل أو تُقيَّد من الخارج إلى الآخرين. وفي ملف أوكرانيا، توجد روايتان متزامنتان: تحذر إحداهما من أنّ نجاح أوكرانيا يجب ألا يؤدي إلى التقليل من شأن روسيا، لأن روسيا لا تزال تمتلك جيشاً كبيراً، وصناعة حربية، وقدرة على الإنتاج الكثيف للمسيّرات والصواريخ، وإرادة سياسية لخوض حرب طويلة. أما الرواية الأخرى فتؤكد أنّ أوكرانيا، عبر إصلاح بنية قواتها، وإنشاء فيالق عسكرية، وتحسين التدريب، ودمج المسيّرات والمدفعية والمشاة، وتنفيذ ضربات متوسطة المدى، تمكنت من تغيير مسار الحرب إلى حد ما وجعل احتمال وقف إطلاق النار أكثر واقعية. وخلاصة الجمع بين الروايتين هي أنّ روسيا لم تصبح ضعيفة، لكن مسار انتصارها الحتمي قد انكسر. وقد يكون وقف إطلاق النار أقرب، لكنه ليس سلاماً مستداماً؛ إذ تستطيع موسكو استخدام توقف الحرب لإعادة بناء جيشها وممارسة ضغط سياسي على كييف. وعلى مستوى الاقتصاد العالمي، لم تعد الشركات الكبرى ترى الجيوسياسة مسألة خارجية. فتقارير أكبر مئة شركة في العالم تُظهر أنّ الشركات الأميركية ترى الخطر تهديداً للهيمنة والأمن القومي؛ والأوروبيون يرونه تآكلاً للقانون، والتعددية، والقدرة على التنبؤ؛ والصينيون يكيّفون الخطر مع أولويات الحزب؛ والهنود يصنعون من إعادة ترتيب النظام العالمي فرصة. وفي الطاقة، يرتبط الخطر بمضيق هرمز، والبحر الأحمر، وخطوط الأنابيب؛ وفي القطاع المالي، بالعقوبات ونظام المدفوعات؛ وفي الدواء، بالاعتماد على المواد الأولية الآسيوية؛ وفي التكنولوجيا، بانقسام العالم الرقمي إلى كتل. والخلاصة النهائية هي أنّ الرواية النخبوية الراهنة عن العالم هي رواية نهاية وهم «العودة إلى الوضع الطبيعي». فحرب إيران، وحرب أوكرانيا، وأزمة لبنان، وتنافس الصين والولايات المتحدة، وأمن الطاقة، والذكاء الاصطناعي، والمسيّرات، والصور الساتلية، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد، كلها أجزاء من منطق واحد: القوة في العالم الجديد تعني القدرة على إدارة الاعتماد. فالبلد أو الشركة التي لا تعرف أي اعتماد يمكن تحمله، وأي اعتماد يمكن إطفاؤه أو تعطيله، ستُفاجأ في الأزمة المقبلة. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، تبدو الرسالة واضحة: فالمنطقة التي ظلت لعقود موضوعاً لتدخل القوى الكبرى، أصبحت الآن إحدى الساحات الرئيسية التي يتشكل فيها نظام المستقبل؛ نظام تتشابك فيه الطاقة، والتكنولوجيا، والحرب بالوكالة، والسردية الإعلامية، والحسابات الانتخابية للقوى الكبرى تشابكاً مباشراً.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.